

2000

قرائن التنصيص في أصول منهجية خطاب مقدمة الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

أحمد كروم
كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة ابن زهر، أكادير

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat>

 Part of the [Arabic Language and Literature Commons](#)

Recommended Citation

"كروم, أحمد (2000) "قرائن التنصيص في أصول منهجية خطاب مقدمة الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي"
Dirassat: Vol. 10 , Article 9.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/dirassat/vol10/iss10/9>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in *Dirassat* by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact rakan@aarj.edu.jo, marah@aarj.edu.jo, u.murad@aarj.edu.jo.

قرائن التنصيص في أصول منهجية خطاب مقدمة الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي

أحمد كروم

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، أكادير

مقدمة

من الركائز المعرفية التي يحملها النص أو الرسالة أو المصنف خطاب محبوب يدرجه المؤلف عادة في بداية مؤلفه، ويسمى بعبئة النص أو مستهله أو مقدمته... وغالبا ما تمثل هذه القطعة حسب تعبير تودوروف (TODOROV) - سياقاً اجتماعياً، يرتبط بمعطيات منهجية متداخلة تعبر عن الطريقة الذاتية في الكتابة وتفصح عن التقنية المتبعة في قصدية التأليف أو ما يسمى بواعث التصنيف.

فمقدمة النص أو عتبه أو جسره، سياق تطفو عليه مجموعة من المظاهر التي تتصارع فيها مقتضيات أزمنة الكتابة ونوعيتها، وتتشابك فيها الطرائق القديمة والحديثة في تداخل بين الإنتاجات المعرفية والمرجعيات المعتمدة. وهذا التداخل المتنوع يحمل قرائن استدلالية وتنصيصية تجعل من المقدمة نصاً جديراً بالتحليل والدراسة والنقد. ولا أريد من خلال هذه الإشارة أن أفق بالنقد عند أصغر وحدة للخطاب النصي على غرار تحليل الخطاب اللساني، الذي ينطلق من أصغر وحدة صوتية وهي (الفونيم Phonème) أو أصغر وحدة تركيبية (مونيم Monème) أو المعجمية (لكسيم Lexème) أو الدلالية (سيميم Sèmème)... لمقايسة النقد به في تفكيكه لأصغر وحدة تحليلية وهي المقدمة. فإن الأمر يبعد عن هذا التحديد، بوجود نص

الخاتمة التي تسمى كذلك في علم الخطوط بـ الكولفون (Colophon) وهي جديرة بالتحليل والنقد، فقد تكون أصغر حجماً من المقدمة وأكثر تركيزاً منها في مقارنة معيياتها الخطابية. وقد يكون العنوان أصغر وحدة نقدية ترميزية من المقدمة والخاتمة يمكن استثمارها في الدراسات السيميائية الحديثة.

فتركيزي على مقدمة الكتاب النحوي «الأشياء والنظائر» لا ينطلق من أصغر وحدة تحليلية نقدية، وإنما ينطلق من الإشارات التحليلية التي تشترك فيها المقدمة مع العنوان والخاتمة. وهنا يجتمع الوصف بالتحليل والنقد، وهو الاختيار الذي آثرت أن أعالج به مقدمة الكتاب.

فالتركيب الأدائي للنمط أو المنهج الذي تميز به هذا المؤلف تصدر بخطاب مقدمي لملاحق يتفرد بها عن غيره في النوعية وطريقة التصنيف. الشيء الذي جعل الأصول المنهجية السابقة حاضرة في تأليفه متحكمة في خطة إنتاجه. ولعلنا بذلك، نلاحظ الإسقاط في قضية الأصول المنهجية بما تحمله من منطلقات منطقية من خلال خطاب مقدمته.

فقضية الإسقاط في أصول المنهجية أشار إليها الفيلسوف اللغوي الشهير ألبير دوزا A. DOSA في مؤلفه «فلسفة للغة» (La philosophie du langage) فقال :

«لكل علم نهج يتميز به عن غيره على حسب موضوعه ووسائل البحث التي أتاحت له ويصير هذا النهج شيئاً فشيئاً معلوماً به، عندما يصير العلم وقد خرج من طور التحسس - مالكا لعنانه - محصلاً على جملة من النتائج، يمكن أن تضمن له قيمة أساليب بحثه، وللأخصائي في كل فن من فنون المعرفة أن يستكشفه ويجمله وذلك بعد أن يستخبر الفلاسفة»⁽¹⁾.

لن أقف عند خطوات الاكتساب في الأصول المنهجية التي سطرها دوزا فيما نص عليه وإنما أريد فقط أن أشير إلى أن الأصول المنهجية المتبعة في الإبداع، وصياغة التأليف إجراء قل من اهتم به في عملية الدراسة والتحليل. وذلك أن هذا الفن يستعمل منطلقات منطقية تعتمد السنن الفطرية للعقل المبدع والمنتج واقتداره على الملاءمة ما بين منهجه والموضوعات التي

A. DOSA, La philosophie du langage, 1912, pp. 199-200.

(1)

قصد البحث فيها، وهذه هي المرحلة الأولى قبل وضع المناهج المتبعة. ثم تأتي بعد ذلك مرحلة الملاحظة في الطرائق والمعالجة العملية. وهذه الأخيرة، تجعل العقل يقوم بأعمال استنباطية واستدلالية لا حصر لها ضمن المواد الأولى التي تصل إليه عن طريق أخبار السابقين وأعمالهم المتميزة مضيفا إليها قوانينه الذاتية ومواهبه الخيالية.

نهضة النص

هذا النوع من التأليف عبارة عن مجموعة من الفنون المتضمنة لمجموعة من الخطب والمقدمات التي نص عليها صاحبها بقوله «لقد أفردت كل فن بخطبة وتسمية ليكون كل من فن من السبعة تأليفا مفردا ومجموع السبعة هو كتاب (الأشباه والنظائر)» (2).

لم يشير المؤلف في مقدمة مؤلفه الى تعريف الأشباه والنظائر في النحو تعريفه التقليدي المبني على التخريجات والمحترزات، وإنما اكتفى كعادته بذكر سبق التأليف في هذا الفن مظهرا من خلاله استراتيجية الموسوعية التي يتطلبها فن الأشباه والنظائر في حفظ اللغة التي لمح الي معالمها بقوله «فإن الفنون العربية على اختلاف أنواعها هي أول فنوني، ومبتدأ الأخبار التي كان في أحاديثها سمري وشجوني، طالما أسهرت في تتبع شواردها عيوني، وأعملت فيها بدني إعمال المجد ما بين قلبي وبصري ويدي وطنوني».

ولم أزل من زمن الطلب أعتني بكتبها قديما وحديثا وأسعى في تحصيل ما دثر منها سعيا حثيثا، الى أن وقفت منها على الجم الغفير، وأحطت بغالب الموجود مطالعة وتأملا بحيث لم يفتني منها سوى النزر اليسير (...) وكان مما سودت من ذلك كتاب ظريف، لم أسبق الي مثله وديوان منيف لم ينسج ناسج على شكله، ضمنته القواعد البحرية ذوات الأشباه والنظائر، وخرجت عليها الفروع السائرة سير المثل السائر» (3).

فالمتمعن في خطاب مقدمة الكتاب يدرك تحكما للأصول المنهجية التي تقتضي التجديد في المنهج. وقد وضحت هذه الصفة القصدية في منهج المؤلف من خلال التخريجات المنطقية المنطوية في هذا النوع المتميز من التأليف النحوي القواعدي من حيث منهجه التأليفي التجديدي

(2) مقدمة الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1405هـ-1984م، 10/1.

(3) مقدمة الأشباه والنظائر، ص. 6.

الذي قال عنه : « وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين »⁽⁴⁾. وهي إحالة الى ضرب من التأثير المطرد بين المنهج والمعالجة ويذكر بما قاله لنسون Lanson متحدث عن منهج البحث في تاريخ الآداب قائلا : « ليس المنهج الذي أحاول أن أعطي فكرة عنه من ابتكاري، وما هو إلا نتيجة لتفكيري في الخطة التي جرى عليها عدد من سابقي ومعاصري بل واللاحقين من الناشئين »⁽⁵⁾. فالإسقاطات المتضمنة في أصول منهجية البحث كما أشار إليها دوزا سابقا تجعلنا نستخلص منطلقات تحليلية ونقدية لخطاب مقدمة الأشباه والنظائر، ندرجها في المحاور الآتية :

1. أصول مناهج البحث نمط في تحديد زمان المقدمة وهوية الخطاب المقدمي.
2. الترابط بين المناهج والمعالجة العلمية للعلوم يعتبر استخلاصا للقواعد المنهجية للابتكارات الذاتية.
3. منهج المؤلف ونزعتة العقلية والمذهبية أقدر على ملاءمة الموضوعات المعالجة.

أولا : أصول مناهج البحث نمط في تحديد زمان وهوية الخطاب في المقدمة

حينما نبحث في هوية الخطاب المقدمي فإننا نرجع النقد الى صيرفيه، أي تحديد القطعة الزمنية التي أنجز فيها الخطاب بكل أبعاده ومفاجآته المحتملة. فالمقدمة المختارة ترجع الى القرن الهجري العاشر الهجري حيث كانت وفاة صاحبها في حدود سنة 911 هـ. وامتاح الأصول المنهجية لمؤلفه من كتب الأشباه والنظائر المشابهة لمادة بحثه، منها : الأشباه والنظائر للقاضي تاج الدين السبكي، وكتاب الأشباه والنظائر للإمام صدر الدين بن الوكيل، وكتاب الأشباه والنظائر لجمال الدين الأسنوي. وكان لزاما على المؤلف أن يحدد هوية التأليف في خطاب مقدمته حسب النمط القديم، وذلك بذكر الباعث الحثيث أو الدوافع المختلفة التي قد يقتضيها العصر أو ترغيبها الميولات الذاتية على سبيل الإبداع والتجديد. وفعلا فإن السيوطي أشار في تنبيهه الى نوعية المتن المؤلف حيث قال في مقدمته : « واعلم أن السبب

(4) نفسه.

(5) النقد المنهجي عند العرب، ترجمة د. محمد مندور، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، ص. 395.

الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب الأول أنني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون فيه وألفوه من كتب الأشباه والنظائر»⁽⁶⁾.

فعبارة المؤلف بذكره الكتاب الأول إشارة زمنية إلى أن الكتاب المتداول بين أيدينا هو الكتاب الثاني للمؤلف في الأشباه والنظائر وأن الكتاب الأول وهو الأصل قد ضاع وهو من المفاجآت الطارئة في تأليفه، كما أشار إلى ذلك في مقدمته «وأودعته من الضوابط والاستثناءات جملاً عديدة، ونظمت في سلكه من النوادر الغريبة والألغاز كل فريدة، ولم يكن انتهى المقصود منه لاحتياجه إلى إلحاق، ولا سود بتسطير جميع ما أرصد له من بياض الأوراق، فحبسته بضع عشرة سنة وحرّم منه الكاتبون والمطالعون، ثم قدر الله أنني أصبت بفقدته فإننا لله وإن إليه راجعون. فاستخرت الله تعالى في إعادة تأليفه ثانياً»⁽⁷⁾.

كما أن في إشارته لتقليد تصنيف المتأخرين من أهل الأصول إشارة إلى تحديد هوية خطاب المقدمة المتحدثة عن متن مركب وفق منهج أصولي محدد يهتم بتخريج الفروع على الأصول، وهي الطريقة المشهورة عند أصحاب الأشباه والنظائر في العلوم الأخرى. ولعلنا ندرك وجه التزئير لأصول هذه المناهج في تأليف السيوطي حيث قال عن تأليفه: «وهذا الكتاب الذي شرعنا في تجديده في العربية يشبه كتاب القاضي تاج الدين في الفقه، فإنه جامع لأكثر الأقسام وصدوره يشبه كتاب الزركشي من حيث إن قواعده مرتبة (على حروف المعجم)»⁽⁸⁾.

فيظهر من هذه الإشارات بوادر الاستثمار للمعطي الذاتي وفق أصول ومناهج البحث المنسجمة مع القصدية في التأليف. لذلك نجد ألف جل كتبه وفق حروف المعجم ومنها كتاب «الأشباه» وكتاب «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة»، خلافاً لمن صنف في طبقات اللغويين والنحاة حسب المواطن كما فعل الزبيدي في «طبقاته» أو الترتيب الزمني كما فعل الأنباري في «نزهة الألباء في طبقات الأدباء»، أو ابن قتيبة «في الشعر والشعراء».

كما ظل الترتيب الأصولي واضحاً في كتابيه «الاقتراح» و«الأشباه والنظائر».

(6) المقدمة، ص. 6.

(7) المقدمة، ص. 6.

(8) نفسه.

ثانيا : الترابط بين المناهج والمعالجة العملية للعلوم يعتبر استخلاصا للقواعد المنهجية للابتكارات الذاتية

إن المتصفح لخطاب مقدمة الأشباه يدرك استفادة المؤلف من أصوله المنهجية وذلك في مستويات واضحة ومنها المستوى الاصطلاحي الذي استفاد منه في التقسيم والتبويب ، لأنه استعمل فن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات . لذلك جاء الترتيب على الأبواب لاختصاص كل ضابط بابيه ، وهذا أحد الفروق بين الضابط والقاعدة . فالقاعدة تجمع فروعاً من أبواب شتى والضابط يجمع فروع باب واحد .

يقول عن هذه المنهجية المبتكرة : « وهذا الكتاب بحمد الله مشتمل على سبعة فنون

الأول :

فن القواعد والأصول التي ترد إليها الجزئيات والفروع ، وهو مرتب على حروف المعجم وهو معظم الكتاب ومهمه ، وقد اعتنيت فيه بالاستقصاء والتتبع والتحقيق ، وأشبع القول فيه ، وأوردت في ضمن كل قاعدة لأئمة العربية فيها من مقال وتحرير وتنكيت وتهذيب ، واعتراض وانتقاد وجواب وإيراد ، وطرزتها بما عدوه من المشكلات من إعراب الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية وتراكيب العلماء في تصانيفهم المروية ، وحشوتها بالفوائد ، ونظمت في سلكها فوائد القلائد» (9) .

ثم تابع حديثه في الفنون الباقية بعد أن تكلم عن الفن الأول وهو فن القواعد والأصول المسماة بـ (المصاعد العلية في القواعد النحوية) ، ثم ختم بعد ذلك بفن الضوابط والاستثناءات والتقسيمات . أما الباب الثالث فقد تكلم فيه عن فن بناء المسائل بعضها على بعض ، وفي هذا الفن ألف كتابه المسمى بـ (السلسلة) كما سمي الجوني تأليفه في الفقه ، وألف الزركشي كتابه في الأصول (سلاسل الذهب) ، كما تحدث في الفن الرابع عن الجمع والفرق ، وفي الباب الخامس عن فن الألغاز والأحاجي والمطارحات والممتحنات ، (وهو آخر ما كتب فيه الأسنوي جمال الدين في أشباهه التي لم تصلنا) . وفي الباب السادس تكلم عن فن المناظرات والمجالسات والمذكرات والمراجعات والمحاورات والفتاوي والوقائع والمراسلات والمكاتبات . وختم في الباب السابع بفن الأفراد والغرائب .

(9) نفسه، ص. 9.

ولعل هذه المعالجة العملية في استخلاص القواعد المنهجية توقفنا على ضوابط معرفية في عمليات التقسيم والجمع ، وفي عمليات التحليل والتركيب ، أو ما يعرف في الحقل النقدي بـ «التناس» حيث يرتبط التصور بفكرة الانتقال (Circulation) للمعنى من نص الى آخر ومن عمل الى آخر . وتجد هذه الفكرة الأثيرة لدى المؤلفين والكتاب منذ زمن طويل تطبيقا منظما لها عن طريق مماثلة السياق واستثمار الشبه في طرائق التأليف .

1. بالنسبة لعمليات التقسيم والجمع

فهذه العملية من الوسائل الضرورية في مجال المعارف الاستنباطية ، أو النظرية . أي أنها تعني بوجه آخر تقسيم الكل الى جزئياته وأصنافه ، وجمع الجزئيات المتفرقة في كلياتها . حيث إن دراسة الكليات يسهل دراسة الأجزاء من حيث الإحاطة بالصفات والخصائص مع الاستيعاب . وبعد الدراسة الجزئية التفصيلية واستنباط الأحكام منها تعود العملية الى جمع الأحكام الجزئية المتماثلة أو جمع الأشباه والنظائر . وفي هذه الحالة سيتعين معنا الاصطلاح المخالف أو الضدي للأشباه والنظائر وهو مصطلح الفروق الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويرا ومعنى المختلفة حكما وعلة .

فتكون عملية الجمع اختصارا للمعرفة وكذلك نواة معرفة جديدة وابتكارات ذاتية يلجأ إليها الباحثون بعد عمليات البحث لاستخلاص الأحكام الكلية العامة وصوغ القواعد الكلية والقوانين العملية . وهذه الطريقة أيضا تعتمد التحديد وعلاقة التكرار (Anaphore) وهي حسب بارث R. BARTHES سمة تمتلك القدرة على الاستناد الى تنبيهات سابقة أو لاحقة أو خارجية ، والى مواضع أخرى من النص أو من نص آخر : ولا يجوز إطلاقا تقليص هذه العلاقة التي يمكن تسميتها بأسماء أخرى (وظيفة أو قرينة على سبيل المثال) (10) .

2. أما بالنسبة لعمليات التحليل والتركيب

فيقصد بهذه العملية تجزئة الكل الى أجزائه التي يتألف منها ، بسيطة كانت أو مركبة لاستجلاء الصفات والخصائص والوظائف المميزة ثم النظر في وضع هذه الخصائص من البناء الكلي العام . وهو الاصطلاح الأساس الذي استعمله السيوطي في الفن العاشر من فنون الأشباه والنظائر الذي سماه بالضوابط التي قال عنها بأنها جموعا والقواعد التي ترد أكثرها إليها

أصولاً وفروعاً. وتتمخض عن هذه الطريقة عملية إعادة التركيب أو ابتكار جديد يعتمد التخيل لبناء نمط جديد يعتمد الاستقرار والملاحظة للملاءمة بين التركيب الذي يتخيله وما هو موجود.

وحينما يصل المؤلف الى هذه المرحلة يكون قد وصل الى ما وصفه صاحب الأشباه عندما ختم الحديث عن عملية تركيب فنون أشباهه الى درجة النفع وهي كما قال أعمها وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه الى الاستعداد لمراتب الاجتهاد وهو أصول الفقه على الحقيقة⁽¹¹⁾.

ثالثاً : منهج المؤلف ونزعتة العقلية والمذهبية أقدر على ملاءمة الموضوعات المعالجة

توقفنا هذه النقطة على عدة تساؤلات تجعلنا نسأل عن ذات المؤلف من خلال أصول منهجه التي عبر عنها في مقدمته بأنها تطريز من الأشباه والنظائر الأصولية. وهنا يطرح السؤال عن الثوابت والمتغيرات في الأصول المنهجية. فهل كان السيوطي من خلال حبكة مقدمته فعلاً ذلك اللغوي الذي يبحث عن تأصيل مناهج ظن أنها متغيرة ومتطورة، ثم أراد أن ينقل ما هو متغير يعتمد شواذه أرضية من كلام البشر الى ما هو ثابت يعتمد نصاً سماوياً مقدساً؟ أو عكس ذلك بأن أراد سلك منهج التجديد والاجتهاد على اعتبار النحو والفقه متصلين بالحياة وكلاهما يتأثر بنفوس الناس ومجتمعاتهم وكلاهما أساسه الشواهد والآثار. ولذلك نجده يقرر هذا التوجيه حيث يقول «واعلم أن الحامل لي على تأليف ذلك الكتاب... أني قصدت أن أسلك بالعربية سبيل الفقه فيما صنفه المتأخرون وألفوه من كتب الأشباه والنظائر». وقد حمل فعلاً هذا المسلك السيوطي على التأليف الفقهي الأصولي في الأشباه والنظائر، فصنف كتاباً آخر في الفقه، كما ألفه في النحو وخرجه على قواعد وفروع فقه الشافعية. وتحدث عن فضل موضوع هذا الفن في مقدمة كتابه الفقهي بما لم يتحدث عنه في مقدمة كتابه النحوي حيث قال عنه «اعلم أن فن الأشبان والنظائر فن عظيم به يطلع على حقائق الفقه ومداركه، ومآخذه وأسراره ويتمهر في فهمه واستحضاره ويقتدر على الإلحاق والتخريج ومعرفة أحكام المسائل التي ليست بمسطورة والحوادث والوقائع التي لا تنقضي على ممر الزمان ولهذا قال بعض أصحابها: الفقه معرفة النظائر»⁽¹²⁾.

(11) المقدمة، ص. 7.

(12) مقدمة الأشباه والنظائر في فقه الشافعية، دار الكتب العلمية، بيروت 1403هـ-1983م، ص. 6.

فتوافق المؤلف بنزعه المذهبية والأصول المنهجية التي اعتمدها تنبئ عن الملاحظة المعتمدة على القياس وهو المحور الأساس في تقريب المؤلف للنحو من العلوم الأخرى، ونتسطيع أن نلاحظ أثر هذا التفكير بجلاء خصوصا في الاستقراء المعتمد على القياس في الدراسات اللغوية الحديثة حيث إن استعمال مصطلح القياس (Analogie) في جلبة الوقائع وتكثيرها خصوصا في معرفة الأمثال والأشباه ثم القياس عليها استعمل في الدراسات اللسانية الحديثة فقد استعمله تشومسكي (CHOMSKY) تحت اسم التكرار لعدد الجمل الى ما لا نهاية يقول : «يجب على القواعد التوليدية أن تكون نظاما من القوانين التي تستطيع أن تتكرر بغية توليد عدد كبير من البنى»⁽¹³⁾. وإذا كان تشومسكي وتلاميذه يشترطون في القواعد أن تولد جملا قاعدية فقط فإن هذا النمط مضافا إليه مصطلح التوليد يذكرنا أيضا بالمنحى الأصولي في هذا الشأن، حيث يذهب القاضي عبد الجبار في كتابه «المغني» الى أن : «مثل السبب جيب أن يولد مثل المسبب إذا وقعا على طريقة واحدة، ولا يجوز أن يولد الشيء بالقصد وضده إذا قارنه مقصد آخر»⁽¹⁴⁾. لكن النحاة القدامى اشتطوا في نزعهم الى تطبيق مصطلحات الفقه والنسج على منوالها، حتى كبل النحو بما في القياس الفقهي من حمل (فرع على أصل)، أو العكس، ولهم عذرهم في ذلك نظرا للمهارات الذوقية والفنية العامة المكتسبة من خلال تجربتهم الموسوعية في تحصيل العلوم، وتلذذهم بالمعارف خصوصا الشرعية منها حيث يجعلونها أم العلوم وفواتح أبوابها.

وعندما ننظر في الكتب اللغوية مثل كتاب الخصائص لابن جني وهو في أصول النحو، نجد فيه الأبعاد والحدود التي ذهب إليها النحاة في تشييد أصول مناهج البحث حيث وضحت المرجعية الفقية في التقعيد والنظر. وقد نقل السيوطي في الاقتراح في المسألة الرابعة : «قال ابن جني في الخصائص «إذا أداك القياس الى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه الى ما هم عليه»⁽¹⁵⁾ وهذا يشبه نقض الاجتهاد في أصول الفقه إذا بان النص بخلافه. وعندما نفحص هذه المؤثرات الشرعية في الخطابات المقدمة القديمة نجد المؤلف القديم يركز على (صكّية) التوثيق بالمنقول في دعم اجتهاده وطريقة إبداعه في العلوم والمعارف العقلية التي تحتاج الى المقايسة والى التأمل والتعليل. ويكون ذلك إما

N. CHOMSKY, Structures Syntaxiques, Editions du Seuil, 1969, p. 27. (13)

(14) المغني في أبواب التوحيد والاجتهاد، خلق القرآن، قوم نصه، إبراهيم الأبياري بإشراف، د. طه حسين، 1961م، 195/7.

(15) الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1371هـ=1952م، ص. 125/1.

بنصوص من الأدلة الشرعية أو من نصوص الحكماء وأشعارهم، ونجد نموذجا لهذا المنحى في مقدمة الأشباه في تزكية هذا الفن حيث ينقل السيوطي خطابا بعث به عمر بن الخطاب الى أبي موسى الأشعري حيث يقول : «أما بعد : فإن القضاء فريضة محكمة، وسنة متبعة، فافهم، إذا أدى إليك، فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له، لا يمنحك قضاء قضية، راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك، أن تراجع الحق، فإن الحق قديم، ومراجعة الحق خير من التماذي في الباطل، الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك، مما لم يبلغك في الكتاب والسنة. أعراف الأمثال والأشباه ثم قس الأمور عندك، فاعد الى أحبها الى الله وأشبهها بالحق فيما ترى» (16).

تذكرنا أمثال مقدمات هذه الكتب كالتالي تناولناها، بنموذج النزعة العقلية للطريقة النحوية التي شيدت قواعدها على القياس والسماع والاجتهاد والعلل والاجماع والأصول والفروع واستصحاب الحال. وهو نظير الأصوليين في مناط الاستنباط حيث يلتصقون الشبيه والنظير في قياسهم الفقهي. إلا أن السؤال المطروح وهو الشبه الذي توسمه السيوطي بين مؤلفه في النحو ومؤلفات الأشباه في الأصول. فهل هذا الشبه فعلا في الأصول المنهجية أو شبه في التأليف أو النزعة المذهبية؟ ذكر في مقدمة كتابه أن كتابه يشبه كتاب تاج الدين السبكي في كونه جامعا لأكثر الأقسام وصدوره يشبه كتاب الزركشي في الترتيب على حروف المعجم. لكن الشبه المذكور في المقدمة يبدو غامضا من حيث النوعية، فالذي يراجع الفنون التي يشتمل عليها الكتاب باعتبار علاقة المقدمة بمتنها يلحظ بعض المفاجآت منها : كيفية التأثير بمنهج الأسنوي صاحب «الكوكب الدرّي في تخريج الفروع الفقيهية على القواعد النحوية» وصاحب «التمهيد في تخريج الفروع الفقيهية على القواعد الأصولية»، وهذا الأخير ألف كتابا في الأشباه والنظائر لم يصلنا وقد مات عنه مسودا وهو مؤلف في نحو خمس كراريس مرتب على الأبواب كما ذكر السيوطي، إلا أننا لا ندعي نسخ السيوطي لهذا الكتاب بل نقول بأن أشباه السيوطي في التأليف والمنهج والاصطلاح شبيهة في نسقها التنصيبي. بما تطرق إليه الأسنوي في أشباهه حيث إن آخر باب وقف عنده الأسنوي وهو باب الألغاز وهو الباب السابع عند السيوطي ليتممه بأبواب خمسة لاحقه.

(16) مقدمة الأشباه في فقه الشافعية، ص. 6.

فإذا كانت هذه الإشارات من السيوطي لهذه الكتب المفقودة التي قد تكون خزانة السيوطي قد استفادت منها في أصول منهجها، فإن التركيب الأدائي المسكوت عنه في مقدمة الأشباه تشير مجموعة من المقاييسات والمفارقات التي تشكل مفاجآت لخطابه المقدمي منها :

- تأثر السيوطي بمن كتبوا في الفروع والأصول فكتب على غرارهم كما كتبوا في الطبقات ومنهم السبكي (ت. 771 هـ) والزركشي (ت. 794 هـ).

- تأثره بالأشباه والنظائر للأسنوي (ت. 772 هـ) وهذا الأخير مات دون تبييض مؤلفه، الذي دلتنا مقدمة الأشباه للسيوطي عن آخر ما فرغ منه الأسنوي في تدوين مؤلفه الذي لم يصلنا وهو باب الألفاظ الذي تممه السيوطي بمنهجيته الخاصة وطريقته الفريدة.

- المحاكاة في التأليف، حيث نظم الأسنوي ألفية في النحو ولم يتممها، وألف السيوطي ألفيته في النحو والتصريف في خمسة أيام كما قال في «تدريب الراوي». كما أن الأسنوي شرح الألفية في النحو بشرحه المسمى بالتسهيل حيث كتب قطعة منه ولم يتممه، ووضع السيوطي شرحه للألفية سماه بـ«المطالع السعيدة في شرح الألفية الفريدة في النحو والتصريف والخط».

فلا يتسنى إذن كما قال د. المسدي أن يفضي خطابان متطابقان في بنيتهما تماما إلا إلى شحنة إخبارية واحدة. إذ ليس للمتقبل أن يغتصب من أحدهما دلالة تخالف ما يبسطه الآخر، بل ليس للباحث نفسه أن يغير محتوى دلالة الخطابين المتطابقين بمجرد أن يعقد النية على التغيير (17).

فالتأثير يظل متبادلا بين الأصول المنهجية في أعمال المؤلفين ولا يفصح عن موافقه إلا طريقة التمييز التي يسعى المؤلف إنشاءها في جدلية للزمان والمكان مع تنكر للشبه المحتمل وادعاء للإبداع المطلق. فذات الكاتب أو المؤلف إذن، تقليد من تقاليد النص الذي يؤلفه. إنه «مخلوق من ورق» أو «أثر من آثار اللغة» ليس أكثر من المسند إليه النحوي في القطعة المكتوبة... لأن اللغة نظام موضوعي جماعي يمكننا أن نستخدمه ولا يمكننا أن ننزع ملكيته (18).

(17) عبد السلام المسدي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس 1981م، ص. 141.
(18) البنية وما بعدها، تحرير جون ستوك، ترجمة د. محمد عصفور، سلسلة عالم المعرفة، ع. 206، الكويت 1416هـ-1996م، ص. 107.